واني تليها في الفرع عشرة بناة الابن وهكذا بفعل وان سفل مثاله لو ترك ثلاث بناة ابن بعضهن اسفل من
بعض وثلاث بناة ابن ابن اخر بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن اخر بعضهن اسفل من بعض
وثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهن اسفل من بعض فهؤ لاء العليا من الفريق الاول لا يرادنيها احد فيكون لها
النصف والوسطى من الفريق الاول يرادنيها العليا من الفريق الثاني فيكون لهما السدسان فكملت الثلثين
وللاثنى عشر السفليات الاثنان مع صاحبتهن غلام حتى لو كان الغلام مع السفلى من الفريق الاول عصبها او
عصبة الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث وسقط السفليات ولو كانت الغلام مع اسفل
الفريق الثاني عصبتها والوسطى منه والوسطى والعليا من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الاول ولو كان
مع السفلى من الفريق الثالث عصبت الجميع عن اصحاب الفرائض ولو كان الابن مع العليا من الفريق الاول عصبت
اختها وسقطت البواقي وبعد ذكر الاصل في استحقاقهم ان العليا من الفريق الاول النصف لانها قائمت مقام
بنت الصلب من الفريق الثاني وهو ارثها السدسين فكملت الثلثين فصار في المسئلة نصف وسدس فاصل المسئلة
من الستة نصفها ثلاثة العليا من الفريق الاول وسدسها للوسطى مع من يوازيها فصار لهن الاربعة
السهم ويقي اثنان رد الاثنين عليهن بقدر حقوقهن فعلم ان المسئلة صارة ربيته فاذا كانت المسئلة كذلك
ينظر هل فيها من لا يرد عليه اصلا فان لم يكن فيها من لا يرد عليه بنظر هل كان من يرد عليه جنس واحد او من جنسين فان
كان فيها من يرد عليه من الجنسين يجعل المسئلة من سهامهم ففي مسئلتنا هذه من يرد عليه من جنسين الاثنى عشر
للعليا من الفريق الاول قائمت مقام بنت الصلب والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها قائما مقام بنت الابن
فيصير ان من الخمسين فيجعل مسئلتهن من سهامهن فهن اربعة فعلمنا ان هذه المسئلة تعول المرة وبنظر بعد
عوله بين سهامهن وبين ثلاثة احوال الاستقامة والموافقة والمباينة والاستقامة ان تقسم
سهام كل فريق على رؤسهم بلا كسر والموافقة ان ينقص من الاكثر بقدر الاقل بحيث ان يتساوى باقي الاثنين او الاكثر
والمباينة ينقص من الاكثر بقدر الاقل بحيث ان يتساوى لواحد وسهام العليا من الفريق الاول ثلثة ورؤسها
واحدة تبين الثلاثة والواحدة واستقامة فلا حاجة لها الى الضرب وسهم الوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها
ورؤسهما اثنان تبين الواحدة والاثنين مباينة فاذا كان بين سهامهم ورؤس سهم مباينة وايضا اللكسر
طائفة فللحكم فيها ان يضرب كل عدد رؤس في سهم في اصل المسئلة تبين رؤس من الكسر عليهم اثنان فيضرب في
اصل المسئلة وهو اربعة تصير ثمانية وتسمى التمانية الصحيح والمبلغ والاثنان المضروب والاربعة اصل المسئلة

ثم للابن ان تعرف

ثم للابن ان تعرف نصيب كل فريق ونصيب كل فرد من كل فريق وطريق معرفة نصيب كل فريق ان تضرب سهم كل فريق من
اصل المسئلة في المضروب فالمبلغ نصيب ذلك الفريق ففي مسئلتنا العليا من الفريق الاول من اصل المسئلة النصف وهو
ثلاثة تضرب في المضروب وهو اثنان فيصير ستة والوسطى مع من يوازيها السدس وهو واحد فيضرب في المضروب
وهو اثنان فيصير اثنين وطريق معرفة نصيب كل فرد من كل فريق ان ينسب سهام كل فريق من الاصل المسئلة
على عدد رؤس سهم فيعطى بتلك النسبة ففي مسئلتنا سهام العليا من الفريق الاول ثلثة ورؤسها
واحدة بين الثلاثة والواحدة ثلثة امثال فيعطى من المضروب ثلاثة امثال وهي ستة وسهام الوسطى
من الفريق الاول مع يوازيها واحدة وهو بالنسب تعديل رؤس سهم نصف فيعطى نصف المضروب وهو واحد لو
واذا دخل الاخوات لاب وام الثلثين سقطة الاخوات لاب ولو ترك ابنتين واخوات لاب وام للواحدة منهن نصف
وللاثنتين فصاعدا الثلثان فاذا اخذ الثلثين سقطة الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبهن
كما في بنات الابن والمحجوب بحجب غيره بالاتفاق كالاخوين مع الاب والام والبنتان مع الاب ولكن يحجبان الام
من الثلث الى السدس وذلك ان ارث الاخوة مشروط بانتفاء الولد وارث الام الثلث مشروط بعدم الاثنين من الاخوة
قوله المحروم المحجوب اعم المحروم الارث بسبب الرقية او القتل مباشرة او احتمال الاوين او الولدين وهو
ابن مسعود يحجب بحجب النقصان بنقص النصيب الزوجين والام بالولد المحروم قوله واسباب المحرومين الاربعة
الرق اعني احدها الرق كاملا كان او ناقصا والمراد من الرق الكامل ما لم يرق جملة الى جهة العتق والناقص عكسه
وهو اربعة عند ابي حنيفة والطائفة المدبر وام الولد والمؤجل عتق بعضه والدليل على منع الرق من الارث قوله تعالى
العبد لا يملك الاطلاق فالنفي يعم كل شيء فيعم قوله والقتل اعني الثاني من الموانع القتل
الذي يتعلق به وجوب القصاص والكفارة لقوله عليه السلام القاتل لا يرث صاحب البقرة وهو الذي عمد ليعمن من وقع
عمدهم والقتل الخطاء والقتل بالسبب لا يمنعان قوله واختلاف الدارين اعني الثالث من الموانع اختلاف الدارين حقيقة
لقوله عليه السلام لا يرث المسلم من الكافر قوله واختلاف الدارين اعني الرابع من الموانع اختلاف الدارين حقيقة او
اعني ان الدار بين دار الاسلام ودار الكفر والاختلاف ايضا في عين اختلاف حقيقة مثل ان يكون بابل من كل واحد
في دارا وحكما واختلاف حكم مثل ان يكون كل واحد منهما في دار واحدة ولكن قصد احدهما الاستئمان الى دار
الاخر حقيقة كالحربي في دار الحرب والذمي في دار الاسلام اذا ماة احدهما الى دار الاخر بسبب اختلاف الدارين حقيقة
واختلاف الدارين حكما كالمستأمن والذمي فان كلا منهما مجتمعان في دار واحدة ولكن من قصد المسلمين الى مكان